

سلطان
المخلفري
SULTAN ALMOKALFI

الملف التعريفي

لمكتب المحامي

سلطان المخلفري

للخدمات القانونية



1/ من نحن:

مكتب متخصص في تقديم الخدمات والحلول القانونية الوقائية والعلاجية؛ يهدف إلى توفير بيئة قانونية آمنة وملائمة لأعمال المنشآت والأفراد، وإدارة المخاطر القانونية الواقعة والمحتملة لها.

2/ رؤيتنا:

التميز والريادة في تقديم الخدمات القانونية على مستوى منطقة الرياض خلال 3 سنوات.

3/ رسالتنا:

تقديم الخدمات القانونية للمنشآت والأفراد؛ لتوفير بيئة قانونية آمنة من خلال الكوادر المؤهلة واستعمال أفضل الممارسات والأدوات الممكنة.

4/ قيمنا:



التشاركية



المصداقية



الشفافية



الابتكار



الجودة

5/ الفئات المستهدفة:

المنشآت الحكومية والمنشآت الخاصة والمنشآت الأهلية والأفراد.

6 لماذا نحن:

نفهم احتياجات أصحاب الأعمال، ونقدم الخدمات والحلول القانونية التي تحقق أهدافهم، وتمكنهم من اتخاذ القرار المناسب وفق أساس قانوني سليم وآمن.





7

خدماتنا:

.....

01 الاستشارات القانونية:

تبرز أهمية الحصول على المشورة القانونية من قبل المنشآت والأفراد في وقاية طالبيها من المخاطر القانونية المحتملة أو المتوقعة، وعلاجها حال حدوثها، من خلال دراسة الموضوع محل الاستشارة واقتراح التوصيات المناسبة له؛ لذا نقدم خدماتنا في الاستشارات القانونية من خلال الآتي:

الاستشارات القانونية الوقائية، الاستشارات القانونية العلاجية.

02 التمثيل القانوني:

يتطلب التمثيل القانوني عن المنشآت والأفراد لدعاواهم أو أعمالهم تعاملاً قانونياً خاصاً يتناسب وطبيعة الهدف من التمثيل؛ للحماية من المخاطر القانونية الواقعة أو المحتملة من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة لذلك؛ لذا نقدم خدماتنا في التمثيل القانوني من خلال الآتي:

التمثيل القانوني في المرافعة والمدافعة لدى القضاء وهيئات التحكيم، التمثيل القانوني في التصرفات القانونية، التمثيل القانوني لدى المجالس واللجان والاجتماعات، التمثيل القانوني في تحصيل الديون.

تؤثر الصياغة القانونية على جودة مخرجات العمل القانوني السليم وفعاليته، وترتبط به ارتباطًا وثيقًا؛ لأن الصياغة القانونية السليمة يتحقق بها نقل الفكرة القانونية المقصودة إلى واقع مادي نصي؛ يمكن المعنى به من تنفيذه والعمل به وفقًا لمقصود الفكرة القانونية؛ لذا نقدم خدماتنا في الصياغة القانونية من خلال الآتي:

صياغة الأنظمة، صياغة الاتفاقيات الدولية، صياغة اللوائح التنفيذية، صياغة اللوائح التنظيمية، صياغة اللوائح الضبطية، صياغة العقود المدنية، صياغة العقود التجارية، صياغة العقود الاستثمارية، صياغة الاتفاقيات الخاصة، صياغة القرارات الإدارية، صياغة محاضر المجالس واللجان، صياغة المذكرات القانونية، صياغة الإقرارات، صياغة التعهدات، صياغة المكاتبات الإدارية.

تساهم مخرجات الدراسات القانونية للمشاريع في ضمان تنفيذ مراحلها دون التعرض لمخاطر قانونية قد تسبب في إعاقة إنجازها وفق الخطط المعتمدة لها، وتحدث نزاعات لها آثار مالية بين أطرافها؛ لذا نقدم خدماتنا في الدراسات القانونية من خلال الآتي:

إعداد الدراسات القانونية للأعمال والمشاريع القائمة أو التي سيتم إنشاؤها؛ وتقديم التوصيات والاقتراحات القانونية المناسبة؛ بما يضمن توفير الحماية القانونية لها.

تتطلب طبيعة بعض الأعمال حاجة أصحابها إلى التدخل القانوني؛ لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لطبيعة الأعمال؛ لذا نقدم خدماتنا في الدعم القانوني من خلال الآتي:

تدريب الكوادر القانونية لدى المنشآت، تقديم التوجيه القانوني لأمانات المجالس واللجان تأسيس الشركات، إنهاء إجراءات الامتياز التجاري وبراءات الاختراع، إنهاء إجراءات التراخيص النوعية، تحضير دعاوى وقيدها، تأسيس العمل القانوني في المنشآت (حكومية، خاصة أهلية)، إدارة السمعة الموازية لقضايا الرأي العام وقضايا السمعة التجارية.

تحتم سرعة وتيرة التعاملات المدنية والتجارية في الوقت الراهن؛ الحاجة إلى توثيق هذه التعاملات في التوقيت والمكان المناسبين؛ لمواكبة الوتيرة بمراعاة الحماية من المخاطر القانونية المحتملة؛ لذا نقدم خدماتنا في التوثيق من خلال الآتي:

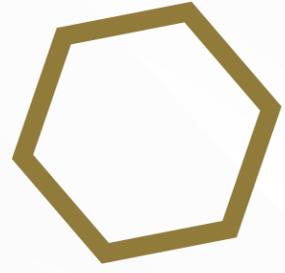
توثيق إفراغ صكوك الملكية العقارية، توثيق إصدار الوكالات وفسخها، الرهن وفكه وتعديله، توثيق عقود تأسيس الشركات وملاحق التعديل، وقرارات ذوي الصلاحيات فيها، توثيق محاضر الجمعيات العمومية للشركات، توثيق التصرفات والعقود الواقعة على العلامات التجارية وبراءات الاختراع، وحقوق المؤلف، توثيق العقود الواقعة على المال المنقول، توثيق إقرار الكفالة الحضورية والغرمية، توثيق الإقرار بالمبالغ المالية والمنقولات وتسلمها والتنازل عنها.

تكمن أهمية الحوكمة في تعزيز الكفاءة المالية للمنشآت واستقرارها وتحسين سمعتها من خلال ضبط عمليات اتخاذ القرارات، وبناء علاقات وثيقة وقوية وشفافة بين أصحاب المصلحة؛ لهذا نقدم خدماتنا في الحوكمة من خلال الآتي:

إعداد النظام/ التنظيم الأساس للمنشآت (حكومية، خاصة، أهلية) وتطويره، إعداد الهياكل التنظيمية والوظيفية وتطويرها، إعداد مصفوفة الصلاحيات وتطويرها، إعداد سياسات وإجراءات العمل وتطويرها، إعداد نماذج تقييم الأداء وتطويرها، إعداد مصفوفة إدارة المخاطر والرقابة والمراجعة الداخلية وتطويرها.

يُعد العمل القانوني والرقابي في المنشآت من الممكنات الرئيسة لتحقيق مستهدفاتها وحماية أعمالها وقراراتها من المخاطر القانونية، ويتحقق ذلك بوجود وحدات إدارية قانونية ورقابية؛ أساسها متين، وفريق عملها مؤهل؛ لهذا نقدم خدماتنا في الدعم الإداري القانوني من خلال الآتي:

تأسيس الوحدات الإدارية (قانونية، رقابية) وتطويرها، إعداد الخطط الاستراتيجية القانونية والرقابية وتطويرها، إعداد خطط الأداء القانوني والرقابي وتطويرها، إعداد خطط التغيير القانوني والرقابي وتطويرها، تدريب أعضاء فرق العمل القانونية وتطويرهم، إعداد سياسات وإجراءات العمل القانوني والرقابي وتطويرها.



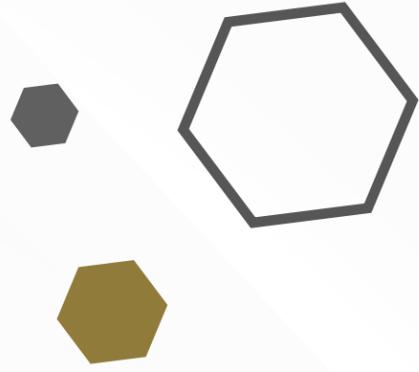
8

فريقنا:



لدينا كوادر مؤهلة ومتخصصة في تقديم الخدمات والحلول القانونية التي تلبى احتياجات أصحاب الأعمال من المنشآت والأفراد.





9/

تواصل معنا:

.....



966509525533



Info@sul-legal.com



مقر المكتب

